

السلة الاقتصادية

qualitykw60@hotmail.com
بقلم: د. وليد عبد الوهاب الحدادمحاورة استثمار القطاع الخاص في «زين»
ليس في صالح الاقتصاد الكويتي

بداية أود أن أوضح أن هذه المقالة ليست مع طرف ضد طرف في الصراع القائم حالياً، كما أنني ضد أي مخالقات قانونية، وأدعو إلى إزالتها كما حدث مع مكافأة الرئيس التنفيذي أو غيرها من المخالفات، ولكن الإنصاف يجعلنا نعتزف بنجاح إدارة القطاع الخاص لـ «زين»، فإدارة القطاع الخاص استطاعت نقل الشركة من المحلية إلى العالمية ورفعت سمعة الكويت عالياً بقدرتها على بناء الشركات العالمية ذات القدرات الإدارية والفنية المتميزة وقدرتها على منافسة أعتى الشركات العالمية في هذا المجال. ومن جانب آخر، أعطت إدارة القطاع الخاص للشركة أرباحاً للمساهمين غير مسبوبة ولم يتخيل المساهمون حصولهم على مثل هذه الأرباح الخيالية، وهذه لم تكن لتتحقق في إدارة القطاع العام لهذه الشركة، ولقد استفاد المال العام بشكل أخص ويشكر غير مسبوقة، كما استفاد 25 مليون إلى 2 مليار دينار أو أكثر، واحد المساهمين من الأفراد بدأ بـ 50 ألف دينار وأصبح الآن مليونيراً بسبب بتوزيعات غير مسبوبة أيضاً لهذه الأرباح 200/10 مليارات دينار إلى الاقتصاد الكويتي، وقامت بتوزيعات غير مسبوبة أيضاً لهذه الأرباح 200 على السهم لأول مرة في تاريخ الكويت تظهر ميزانية شركة محلية أرباحاً بقيمة مليار دينار، وما يميز المجموعة العربية - عكس كثير من المجموعات المستثمرة في البورصة - مشاركتها للأرباح مع المساهمين وتوزيعاتها السخية لهم.

ومن الأمور التي يجب أن تذكر، قدرة المجموعة على تطوير خدمات الشركة والمنافسة مع الشركات العالمية بهذه الخدمات واستفادة المواطنين الكويتيين من هذه الخدمات، كما سنت هذه المجموعة سنة حسنة بأن حافظت على أغلبية في العمالة الكويتية في الشركة وهذا جعل الشركات الأخرى للاتصالات في الكويت تسير على نفس النهج وتحافظ على نسبة العمالة الكويتية بشكل عال في شركات الاتصالات الأخرى، كما أن توسعت «زين» بخبرات كويتية عالمياً اكتسبت الاقتصاد الكويتي خبرات استثمارية واقتصادية عالية.

ويعتبر نجاح القطاع الخاص في استثماره في «زين» مثلاً يحتذى به في الخصخصة الناجحة للخدمات الحكومية والمفروض أيضاً إعطاء القطاع الخاص حرية تحريك أمواله وبيع حصصه في الشركة متى ما شاء وهذا يقتضيه الاقتصاد الحر، والحرية الاقتصادية التي كفلها لنا الدستور الكويتي، والفروض هو تصحيح الأخطاء وليس التدمير والتهامات وشن الحروب الإعلامية ومنع القطاع الخاص من التحرك بحرية في استثماراته طبعاً وفق القوانين والأظمة المتبعة في الدولة وفي حالة الرغبة في الاحتفاظ بالشركة كملك محليين فهذه مسؤولية الحكومة بالدرجة الأولى وليس القطاع الخاص.

وما يعيب الإدارة الحالية عدم قدرتها على تنظيم إنجازاتها إعلامياً، ولصالح الاستثمار الحر في الاقتصاد الكويتي والحفاظ على الإنجازات والمكاسب الاقتصادية المحققة، وكل ما أرجوه أن نرى بالاقتصاد عن الصراع السياسي لأن هذا سيدمر الاستثمار ويضعنا تحت مظلة مجهر المستثمرين العالميين وهروبهم من الاقتصاد الكويتي وعدم قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، وأخيراً كنا نأمل في قدرة هذه الإدارة على إدارة الجمعية العمومية بشكل أفضل و باحتراف وإعطاء أعضاء الجمعية حقوقهم في الحوار والمناقشة، ولكن يبدو أن قلة الخبرة في هذا المجال لم تسعفهم؟

الحفل الفوضوي

أقامت جامعة الكويت مشكورة حفل التخرج لخريجي الجامعة لعام 2010، بحضور ورعاية كريمة من سمو ولي العهد، وبما أن ابنتي مريم كانت من ضمن خريجي عام 2010 فقد حضرنا الحفل أنا وزوجتي العزيزة، وبالرغم من تقديرونا وشكرنا للجامعة على إقامة هذا الحفل إلا أننا صعدنا من حجم الفوضى التي رافقت إقامة الحفل، فبداية، المواقف كانت غير منظمة وسير السيارات كانت فوضوية واضطرتنا إلى أن نقف مدة لا يستهان بها للوصول إلى المواقف، وكان الحفل لم يراع حضور كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة كون مدرجات الاستاد الجامعي لا تصلح لحضورهم مما حرم الجذات والأجداد من حضور الحفل احتفالاً بأحفادهم، وصادف أن المسجد الذي يقرب من الاستاد تحت الترميم والحمامات محدودة كما أن أيضاً حمامات استاد بحالة سيئة مما سبب إرباكاً في توفير هذه الخدمات واضطرتنا إلى أن نقف طوابير طويلة من أجل الوضوء للصلاة، وعدم توافر شاشات عرض كبيرة حرمنا من رؤية أبنائنا وبناتنا الخريجين في الحفل وعدم قدرتنا أيضاً على رؤية راعي الحفل والسادة كبار الزوار والوزراء الذين ألقوا كلمات في الحفل، وقررات الحفل كانت قمة

«بيان» عن خطة «التنمية»:

نسمع جعجعة ولا نرى طبعاً

أوضح التقرير الأسبوعي لشركة بيان للاستثمار أن الأسبوع الماضي شهد انعقاد مؤتمر «تمويل التنمية.. تنمية التمويل في الكويت» والذي نظمه اتحاد المصارف الكويتية، حيث افتتحت آراء المشاركين فيه على ضرورة إفساح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى في الدولة، مع تأكيد قدرة المصارف على تمويل خطة التنمية، وكذا إجماع الخبراء الاقتصاديين على وجود عقبات ناتجة من المنهج الحكومي في إدارة التنمية، ومن جهته، قال وزير المالية أن اتساع دور الحكومة في النشاط الاقتصادي صاحبه تزايد في البروقراطية وتعقيد في الإجراءات، وهو الأمر الذي أدى إلى ضعف العملية الإنتاجية، مشيراً إلى أن محدودية النمو الاقتصادي يعكس تزايد في دفع عجلة النمو الاقتصادي عزز من ذلك.

ولفت التقرير إلى أن المؤتمر كبر انتقاد متخذ القرار في الحكومة، من وزراء ومسؤولين، للدور السلبي الكبير الذي تلعبه البروقراطية الحكومية

في عرقلة خطة التنمية وضعف القطاع الخاص، الذي يزداد يوماً بعد آخر، نتيجة لعدم إعطاء هذا القطاع الحيوي الأهمية التي يستحقها من هؤلا المسؤولين. ورغم استمرار المسؤولين الحكوميين في انتقاد أنفسهم، والحكومة التي هم جزء منها، إلا أننا نسمع جعجعة ولا نرى طبعاً، فإذا كان هؤلاء المسؤولون يعترفون بكل ذلك ولم يقوموا بأي خطوات إيجابية لتصحيح الوضع، فمن ننتظر أن ينهض بمهمة إصلاحه، وخاصة في ظل استمرار تلك السلبيات لسنوات متتالية.

وأعرب التقرير عن أملنا أن تأتي الحكومة الجديدة بنهج جديد للتعاظم مع الأزمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد، حيث أن النهج السابق في التعامل مع الوضع الاقتصادي بشكل عام وخطة التنمية بشكل خاص، شابه إهمال فت في عهد الاقتصاد الكويتي، وأخر تعاقبه من آثار الأزمة المالية العالمية، والتي ما زال يرزح تحت وطأتها، كما أوضحنا في تقارير سابقة.

«بهبهاني للسيارات» تعلن
عن أول «عيادة خدمة بورشه»

أعلن مركز بورشه الكويت، شركة بهبهاني للسيارات، أنه بصدد إقامة أول «عيادة خدمة بورشه»، في «مركز خدمة بورشه» الرسمي في الري، وذلك من 21 حتى 23 أبريل الجاري.

حيث ستخصص فعالية هذه الخدمة المميزة، التي تدرج ضمن خدمات بورشه الرائدة بعد البيع، لعملاء بورشه الذين يملكون سيارات عمرها عامان أو أكثر. ويستطيع العملاء الراغبون في تجربة هذه الخدمة المتألفة، حجز موعد لمعاينة كاملة لسياراتهم تشمل 24 نقطة، وتتضمن غيار زيت وفلتر مجاينين، بالإضافة إلى ذلك، باستفيد الزوار من خصم بقيمة 15% على بعض منتجات «درايفرز سيليكشنز» الخاصة بـ «بورشه ديزاين»، ومنتجات «كوييمنت».

ويهدف المناسبة، قال مدير الخدمة في مركز بورشه الكويت كالوم بوتوملي: «ممن خروج أولى سيارات بورشه من خط الإنتاج في ألمانيا، تألفت هذه الطرازات بأعلى معايير الأداء والدقة والجودة المتفوقة، ونحن نجسد هذا التقاني المطبق من خلال خبرتنا الكبيرة والزمانا الحثيث بالتحقق معايير الخدمة المتألفة عند بورشه، وفي هذا السياق، تدرج «عيادة خدمة بورشه» ضمن جهودنا البحثية والمستمرة لضمان أقصى درجات المتعة والسلامة أثناء قيادة سيارات بورشه».

«بيتك» يبحث مع تجار
الأثاث والأجهزة تطورات
السوق وتنشيط المبيعات

أعلن بيت التمويل الكويتي «بيتك»، عن تنظيمه لقاء مع الموردين العاملين في سوق الأثاث والأجهزة الكهربائية والإلكترونية الذين يرتبط معهم بعلاقات تجارية، ضمن اللقاءات الدورية التي يحرص «بيتك» على تنظيمها مع مورديه المتميزين الذين يتعاملون مع السلع والمنتجات الأساسية في السوق المحلي، تعزيزاً للتعاون والتنسيق بين الجانبين والوقوف على تطورات السوق واحتياجاته واستشراف التطورات المقبلة، إضافة إلى الاستعانة آراء ومتطلبات هؤلاء الموردين والسعي لتذليل المعوقات التي تواجههم.



وقال مساعد المدير العام للقطاع التجاري أحمد محمد الخالد، أن «بيتك» حرص على التواصل المستمر مع الموردين الذين يتعامل معهم من خلال الزيارات اليومية واللقاءات الدورية المباشرة للاستماع إلى آرائهم وملاحظاتهم والعمل جدياً على تفعيلها بهدف دعم التواصل وزيادة المبيعات لخدمة مصالح أطراف السوق كافة.

وأضاف الخالد في تصريح صحفي: «نهدف كذلك للوقوف على الأوضاع وتطورات السوق لاسيما في هذه المرحلة الاقتصادية الهامة التي يشهد فيها السوق المحلي تطورات متسارعة على الصعيد الاقتصادي، بعد انطلاق عجلة تنفيذ مشاريع خطة التنمية الطموحة، ونحن على ثقة تامة بجديّة الجهات المعنية بمواصلة التطبيق، وهو الأمر الذي سيزترتب عليه ضخ سيولة في السوق يسوجه جانب منها إلى المشاريع العقارية وبالتالي الأعمال المساندة ومن بينها سوق الأثاث والأجهزة، ما يستدعي التشاور والنقاش حول آليات مواكبة هذه التطورات الإيجابية».

وتوقع الخالد أن يشهد سوق الأثاث والأجهزة انعاشاً خلال المرحلة القريبة المقبلة بمدد لفترة طويلة في ضوء النشاط الذي يشهده قطاع السكن الخاص، مشيراً إلى أن «بيتك» يتابع عن كثب هذه التطورات وينسق مع مورديه للمساهمة بفاعلية في تلك التطورات، لافتاً في هذا الصدد إلى أن «بيتك» مقبل على اتخاذ العديد من المبادرات التي تحفز شريحة البائعين تحديداً على تنشيط المبيعات الأمر الذي سينعكس على حجم التحويلات التي تمنحها المؤسسة.

ودعا الخالد الموردين للاستفادة من القنوات التقنية التي يسخرها «بيتك» لتعزيز التواصل معهم ومن بينها صفحة بيتك على الإنترنت المعدة لخدمة الموردين والتي تتيح لهم عرض إعلاناتهم، بالإضافة إلى خدمات مركز الاتصال التي تتيح الاستفسار لبا عن مستحقاتهم المالية، مؤكداً على ضرورة تحديث البيانات بشكل دوري لسهولة ودقة التواصل.

وأشار الخالد إلى أن «بيتك» يبذل جهوداً في سبيل زيادة مبيعات الجار، حيث دشّن قبل فترة قصيرة حملة لتشخيص مبيعات الأثاث والأجهزة الكهربائية والإلكترونية تحت شعار «أنفي بيتك على كفافك» التي يتم خلالها منح امتيازات للعملاء تصل إلى 6 أشهر لاستحقاق القسط الأول مع تقديمه ميزة التأمين على مخاطر الديون مجاناً بهدف تحقيق الأمان والإطمئنان للمعملاء.

تقرير الشال

لابد من التفرغ لإعادة بناء قطاع الاستثمار

تناول تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي مرحلة إعادة بناء قطاع الاستثمار بعد ظهور التعافي على قطاع البنوك خاصة بعد تحقيقها ارتفاعاً في صافي أرباحها بنسبة 61,7٪ عن 2010 مقارنة بما كانت عليه عام 2009، لتدخل مرحلة خفض مخصصاتها بما يشير إلى تحسن كبير في الأداء مع انحسار كبير في المخاطر، وبقيت مشكلة واحدة وهي عدولها إلى سوقها الحقيقي، أي النمو في تسليقاتها بمعدل موان - على الأقل - لمعدلات النمو الحقيقي للاقتصاد. وقد نشر «مركز الجمان» وهو مركز يقوم بجهد متميز في تجميع وتحليل البيانات الخاصة بالشركات المدرجة وغيرها، نشر تقريراً حول مؤشرات أداء القطاع، ونحاول في هذه الفقرة الإفادة من بعضها.

وقال التقرير إن «مركز الجمان» ذكر في تقريره أن المخصص المتراكم على القروض والسلفيات خلال عام 2010 للبنوك الكويتية - عدا «بيتك» - انخفض بنسبة 31,7٪ مقارنة بمثلها لعام 2009، أي بنحو 502 مليون دينار، ومعظم الانخفاض - نحو 57,8٪، أي ما قيمته 290 مليون دينار - خاص ببنك الخليج، الذي تعرض إلى أزمة أدت لإعادة هيكلة رأسماله وتغيير جوهر في ادارته. وحده «بيتك» هو الذي ارتفعت فيه المخصصات بنحو 118 مليون دينار لتبلغ نحو 486 مليون دينار أي ما نسبته 31٪ من إجمالي مخصصات جميع البنوك الكويتية، ربما لأنه قرر مواجهة مشكلة بعض شركات الاستثمار المرتبطة به.

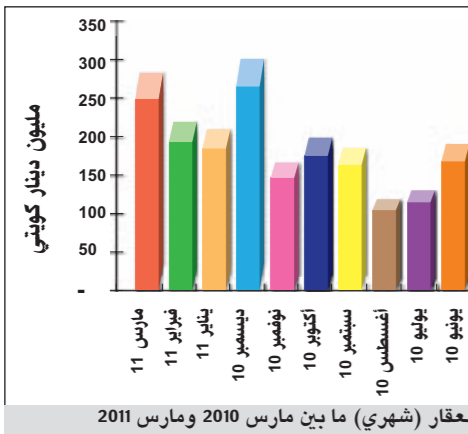
ويذكر تقرير «الجمان» أن المخصصات رغم هبوطها في عام 2010 إلى أنها خفضت أرباح البنوك بنحو 41٪ ليبلغ صافي الأرباح (بعد المخصصات) نحو 548,7 مليون دينار من نحو 937,3 مليون دينار لصافي الأرباح (قبل المخصصات)، بما يعني استمرار السياسات المتحفظة مع انحسار قسي درجة التحفظ. وتبقى المخصصات غير الضرورية أرباحاً يمكن استدعاؤها عند الحاجة، أو احتياطي مخاطر، يمكن الغاؤها متى انحسرت المخاطر. وتختلف البنوك في نسبة مخصصاتها إلى تكلفة قروضها وسلفياتها، فعلاها لـ «البنك التجاري» بنحو 9٪، ثم لـ «بيتك» بنحو 8,1٪، وأنها لـ «بنك بوبيان» بنحو 2,1٪، وهناك «بنك الكويت الوطني» بنحو 3,4٪، بينما المعدل العام للبنوك التسعة هو 5,6٪. وما زال تركيز القروض والسلفيات مرتفعاً، فنصيب «بنك الكويت الوطني» من قيمتها الدفترية يقارب الـ 29,6٪ و 21,5٪ لـ «بيتك»، أي أن اثنين من البنوك استحوذوا على ما نسبته 51,1٪، والسبعة البنوك الأخرى اكتفت بما نسبته 48,9٪، أديها «بنك الكويت الدولي» كل شركة مركز ربحية.

71,8 مليون دينار إجمالي قيمة بيوعات العقود والوكالات للربع الأول

بلغت قيمة تداولات شهر مارس ما قيمته 284,2 مليون دينار بمعدل يومي لقيمة التداول 12,4 مليون دينار، مقابل 241 مليون دينار لشهر فبراير، وبمعدل يومي لقيمة التداول 719,3 مليون دينار، ونسبته 33,6٪، عن مستوى عام 2010، مما قد يعني بداية ارتفاع سيولة سوق العقار المحلي، بعد التراجع الذي شهدته هذا السوق، خلال عامي 2009 و 2010، فسيولة عام 2009 انخفضت بنحو 31,9٪ مقارنة بسيولة عام 2008، ما قيمته 668,9 مليون دينار، تقريباً، واعتبرت أعلى قيمة بيوعات ربع سنوية خلال عام 2010، وبالتالي يعتبر الربع الأول من العام الحالي أعلى سيولة، منذ الربع الثاني من عام 2008، عندما حققت السيولة نحو 759,2 مليون دينار. ولو افترضنا استمرار

أشار تقرير الشال إلى آخر البيانات التي وفرتها وزارة العدل - إدارة التسجيل العقاري والتوثيق - حتى نهاية الربع الأول من عام 2011، إلى نمو في سيولة السوق العقاري، مقارنة بمستوى مثيله المسجل في الربع الأول من العام الفائت. فقد بلغت جملة قيمة بيوعات العقود والوكالات، للربع الأول نحو 714,8 مليون دينار، منها نحو 655,8 مليون دينار عقود، ونحو 59 مليون دينار وكالات، وهي أعلى بما نسبته 35,8٪ عن مثيلتها، قسي الربع الأول من العام الفائت، وباللغة نحو 526,3 مليون دينار. وبلغ نصيب السكن الخاص - عقودا - 55,3٪ مقابل 57,3٪ في الربع الأول من العام الفائت، فيما بلغ نصيب الاستثماري نحو 39,3٪ مقابل 38,2٪ للربع الأول 2010، أما التجاري فبلغ نصيبه نحو 5,1٪ مقابل 4,5٪ للربع الأول 2010، وأخيراً بلغ نصيب المخازن نحو 0,3٪، وقد ارتفعت بنسبة دعم تغطية، قيمة بيوعات السكن الخاص والاستثماري والتجاري والمخازن، خلال الربع الأول من العام الحالي بما نسبته 31,1٪ و 39,8٪ و 54,5٪ و 709,6٪ التوالي، مقارنة بما كانت عليه في الربع الأول من العام الفائت.

وعند مقارنة سيولة شهر مارس 2011 بسيولة شهر فبراير 2011، نجد تحسناً ملحوظاً، فقد



تداولات سوق العقار (شهري) ما بين مارس 2010 ومارس 2011

الأفراد استحوذوا على 45,8٪

من قيمة الأسهم المبعة في الربع الأول

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لنسبة التداولين»، عن الربع الأول 2011، والمنشور على الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية. وأفاد التقرير بأن الأفراد الإيزالون أكبر المتعاملين، إذ استحوذوا على ما نسبته 45,8٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبعة، وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 426,64 مليون دينار، في حين اشترى أسهما بقيمة 393,26 مليون دينار، ليقترب صافي تداولاته، ببعا، 33,38 مليون دينار. وأخر المساهمين في السيولة، قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على ما نسبته 10,4٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، و 9,6٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبعة، إذ اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 202,31 مليون دينار، في حين باع أسهما بقيمة 185,36 مليون دينار، ليقترب صافي تداولاته، شراء 16,95 مليون دينار.

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لنسبة التداولين»، عن الربع الأول 2011، والمنشور على الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية. وأفاد التقرير بأن الأفراد الإيزالون أكبر المتعاملين، إذ استحوذوا على ما نسبته 45,8٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبعة، وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 426,64 مليون دينار، في حين اشترى أسهما بقيمة 393,26 مليون دينار، ليقترب صافي تداولاته، ببعا، 33,38 مليون دينار. وأخر المساهمين في السيولة، قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على ما نسبته 10,4٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، و 9,6٪ من إجمالي قيمة الأسهم المبعة، إذ اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 202,31 مليون دينار، في حين باع أسهما بقيمة 185,36 مليون دينار، ليقترب صافي تداولاته، شراء 16,95 مليون دينار.